

التقييم الأولي لآلية التنسيق العالمية للمنظمة بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها

- ١- عملاً بالقرار جص ٦٦-١٠ (٢٠١٣)، أعدّ المدير العام مسودة اختصاصات آلية التنسيق العالمية بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها، بهدف تيسير المشاركة فيما بين الدول الأعضاء وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها وسائر الشركاء الدوليين والجهات الفاعلة غير الدول. وأقرّت جمعية الصحة العالمية السابعة والستون مسودة الاختصاصات في أيار/مايو ٢٠١٤.
- ٢- ومثلما هو محدّد في اختصاصات آلية التنسيق العالمية بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها،^٢ فقد أجرت جمعية الصحة العالمية في عام ٢٠١٧ تقييماً أولياً للآلية من أجل تقييم نتائجها وقيمتها المضافة.
- ٣- ووفقاً للطرائق المقترحة لإجراء التقييم الأولي، تقدم الأمانة ملخصاً تنفيذياً للتقييم الأولي إلى جمعية الصحة العالمية الحادية والسبعين عن طريق المجلس التنفيذي في دورته الثانية والأربعين بعد المائة (انظر الملحق^٣).

الإجراء المطلوب من المجلس التنفيذي

- ٤- المجلس مدعو إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير.

١ انظر الوثيقة ج١٤/٦٧ إضافة ١، التذييل ١، والوثيقة جص ٦٧/٢٠١٤/٣ سجلات/٣، المحاضر الموجزة لجمعية الصحة العالمية السابعة والستين، اللجنة "أ"، الجلسة السابعة، الفرع ٢ (بالإنكليزية).

٢ انظر الوثيقة ج١٤/٦٧ إضافة ١، التذييل ١، الفقرة ١٩.

٣ التقرير الكامل عن التقييم الأولي متاح على الموقع الإلكتروني لمكتب التقييم التابع للمنظمة، انظر الرابط الإلكتروني التالي: www.who.int/evaluation.

الملحق

التقييم الأولي لآلية التنسيق العالمية للمنظمة بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها

ملخص تنفيذي^١

اعتمدت جمعية الصحة العالمية السادسة والستون في عام ٢٠١٣ القرار ج ص ع ٦٦-١٠، الذي طلبت فيه من المدير العام إعداد مسودة اختصاصات آلية تنسيق عالمية بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها، تهدف إلى تيسير المشاركة بين الدول الأعضاء وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها وسائر الشركاء الدوليين والأطراف الفاعلة غير الدول. وأقرت جمعية الصحة العالمية السابعة والستون مسودة الاختصاصات في أيار/ مايو ٢٠١٤.

وآلية التنسيق العالمية بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها (آلية التنسيق العالمية) هي عبارة عن منصة عالمية للتنسيق والمشاركة تقودها الدول الأعضاء ويتمثل غرضها ونطاقها في ما يلي: تيسير التنسيق وتعزيزه فيما يتصل بالأنشطة وبمشاركة الجهات صاحبة المصلحة المتعددة وعملها في جميع القطاعات على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي من أجل الإسهام في تنفيذ خطة العمل العالمية للمنظمة بشأن الأمراض غير السارية ٢٠١٣-٢٠٢٠، والعمل في الوقت نفسه على تجنب ازدواجية الجهود واستخدام الموارد على نحو يضمن الكفاءة وتحقيق النتائج وحماية المنظمة والصحة العمومية من أي تأثير لا مبرر له لأي شكل من أشكال تضارب المصالح سواء أكان فعلياً أم متصوراً أم محتملاً^٣. وزيادة على ذلك، "فإن آلية التنسيق العالمية تستند إلى الاحتياجات القطرية وتهدف في نهاية المطاف إلى دعم الجهود القطرية المبذولة على نطاق القطاعات في سبيل تنفيذ خطة العمل العالمية للمنظمة بشأن الأمراض غير السارية ٢٠١٣-٢٠٢٠".^٤

وفيما يلي وظائف الآلية/ أغراضها التي تسترشد بالأغراض الستة لخطة العمل العالمية للمنظمة بشأن الأمراض غير السارية ٢٠١٣-٢٠٢٠ وتتماشى معها:

- **الدعوة وإذكاء الوعي** بشأن ضرورة الإسراع بتنفيذ خطة العمل العالمية للمنظمة بشأن الأمراض غير السارية ٢٠١٣-٢٠٢٠؛ وتعميم الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها في خطة التنمية الدولية؛ وإيلاء العناية الواجبة للوقاية من تلك الأمراض ومكافحتها في المناقشات الخاصة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛
- **بث المعارف وتبادل المعلومات** بالاستناد إلى البيانات العلمية و/ أو أفضل الممارسات فيما يتعلق بتنفيذ خطة العمل العالمية للمنظمة بشأن الأمراض غير السارية ٢٠١٣-٢٠٢٠، بما في ذلك تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها ورصدها وترصدها؛

١ التقرير الكامل مُتاح بالإنكليزية على الموقع الإلكتروني لمكتب التقييم التابع للمنظمة، (انظر الرابط الإلكتروني التالي: www.who.int/evaluation).

٢ انظر الوثيقة ج ١٤/٦٧ إضافة ١، التذييل ١، والوثيقة ج ص ع ٦٧/٢٠١٤/٣ سجلات/٣، المحاضر الموجزة لجمعية الصحة العالمية السابعة والستين، اللجنة "أ"، الجلسة السابعة، الفرع ٢ (بالإنكليزية).

٣ انظر الوثيقة ج ١٤/٦٧ إضافة ١، التذييل ١، الفقرة ١.

٤ انظر الوثيقة ج ١٤/٦٧ إضافة ١، التذييل ١، الفقرة ٣.

- **تشجيع الابتكار وتحديد العقبات** توفير محفل يتيح تحديد العقبات وتبادل الحلول والإجراءات الابتكارية من أجل تنفيذ خطة العمل العالمية للمنظمة بشأن الأمراض غير السارية ٢٠١٣-٢٠٢٠؛
- **التقدم في العمل المتعدد القطاعات** عن طريق تحديد وتعزيز الإجراءات المستمرة على صعيد القطاعات التي من شأنها أن تسهم في تنفيذ خطة العمل العالمية للمنظمة بشأن الأمراض غير السارية ٢٠١٣-٢٠٢٠ وتدعمه؛
- **الدعوة إلى تعبئة الموارد** تحديد وتبادل المعلومات عن مصادر التمويل وآليات التعاون القائمة والمحتملة على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي من أجل تنفيذ خطة العمل العالمية للمنظمة بشأن الأمراض غير السارية ٢٠١٣-٢٠٢٠.

وإضافة إلى الدول الأعضاء، فإن ثمة جهات مشاركة أخرى في قيادة آلية التنسيق العالمية قد تشمل، حسب الاقتضاء، ما يلي: صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ومؤسساتها وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية المعنية؛ والجهات الفاعلة غير الدول^٢. وحرصاً منذ عام ٢٠١٦ على مواصلة مشاركة الجهات الفاعلة غير الدول في قيادة آلية التنسيق العالمية مع متطلبات إطار المنظمة للمشاركة مع تلك الجهات.

وتوضّح اختصاصات آلية التنسيق العالمية أن مسؤوليات الجهات المشاركة تتمثل فيما يلي: "دعم تنفيذ خطة العمل العالمية للمنظمة بشأن الأمراض غير السارية ٢٠١٣-٢٠٢٠ ببذل جهود تستهدف تحقيق النتائج" و"دعم الجهود الوطنية الرامية إلى الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها من خلال جملة أمور، من بينها، تبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات ونشر نتائج البحوث وتعزيز آليات التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والتعاون الإقليمي، بإيلاء اهتمام خاص للمساعدة التقنية"^٣.

وتبيّن كذلك اختصاصات آلية التنسيق العالمية أن "من المقرر استمرار الآلية في العمل من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠٢٠، بما يتماشى مع خطة العمل العالمية للمنظمة بشأن الأمراض غير السارية ٢٠١٣-٢٠٢٠" وأن "من المقرر عرض تقييم نهائي على الدول الأعضاء في جمعية الصحة العالمية لكي تدرسه في عام ٢٠٢١ من أجل تقدير مدى فعالية آلية التنسيق العالمية وقيمتها المضافة واستمرار ملائمتها لتحقيق الغايات العالمية الاختيارية المحددة لعام ٢٠٢٥، بما في ذلك إمكانية تمديد الفترة المحددة لها"^٤.

وكان المدير العام قد أنشأ يوم ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ أمانة آلية التنسيق العالمية داخل مكتب المدير العام المساعد لإدارة الأمراض غير السارية والصحة النفسية. ويستضيف أيضاً هذا المكتب فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية (غير السارية) ومكافحتها، وهي من مكونات الآلية^٥، والتي توجه المنظمة إليها دعوات بشأن عقد الاجتماعات وتتولى قيادتها، ولكن تلك الفرقة ترفع تقاريرها إلى مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي^٦.

١ انظر الوثيقة ج١٤/٦٧ إضافة ١، التذييل ١، الفقرة ٤.

٢ انظر الوثيقة ج١٤/٦٧ إضافة ١، التذييل ١، الفقرة ٥.

٣ انظر الوثيقة ج١٤/٦٧ إضافة ١، التذييل ١، الفقرة ٦.

٤ انظر الوثيقة ج١٤/٦٧ إضافة ١، التذييل ١، الفقرة ١٩.

٥ انظر الوثيقة ج١٤/٦٧ إضافة ١، التذييل ١، الفقرة ٨.

٦ انظر اختصاصات فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية (غير السارية) ومكافحتها. جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠١٥
(http://www.who.int/ncds/un-task-force/ToR_UNIATF.pdf?ua=1)، تم الاطلاع في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧).

وتنص أيضاً اختصاصات آلية التنسيق العالمية بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها^١ على أن تجري جمعية الصحة العالمية في عام ٢٠١٧ تقييماً أولياً لهذه الآلية من أجل تقدير نتائجها وقيمتها المضافة. وقد تولى الإشراف على ذلك التقييم فريق معني بإدارة التقييم مؤلف من رئيسا اللجنتين "أ" و"ب" ونوابهما (جمعية الصحة العالمية السبعين)، فيما تولى مكتب التقييم التابع للمنظمة دعم جمعية الصحة في إجراء التقييم، الذي ستقدم نتائجه إلى جمعية الصحة العالمية الحادية والسبعين عن طريق المجلس التنفيذي في دورته الثانية والأربعين بعد المائة.

ويهدف التقييم الأولي لآلية التنسيق العالمية إلى تقدير النتائج التي حققتها الآلية وتكوين فهم عن كيفية تحقيقها للنتائج والحصائل في الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧. لذا، فإنه يبحث مدى أهميتها وفعاليتها وكفاءتها في معرض مراعاته لاختصاصات الآلية وخطط العمل الشاملة للشائيتين ٢٠١٤-٢٠١٥ و ٢٠١٦-٢٠١٧. ويبحث التقييم أيضاً الإنجازات المُحققة فيما يتعلق بسلسلة نتائج المنظمة، بما فيها الأعمال التي أنجزتها أمانتها بشأن الآلية وفقاً لما وضعته من خطط عمل بشأنها.

ولدى استرشاد التقييم بكتيب المنظمة بشأن ممارسات التقييم وقواعد فريق التقييم التابع للأمم المتحدة ومعاييرها بشأن إجراء التقييمات، فقد اتبّع نهجاً يضم طرائق مختلفة ويستخدم توليفة من أدوات جمع البيانات من حيث النوع والكم.

• **استعراض الوثائق:** خضعت طائفة من الوثائق الداخلية للاستعراض، ومنها ما يلي:

- وثائق الأجهزة الرئاسية للمنظمة فيما يخص أنشطة آلية التنسيق العالمية وإنجازاتها، بما فيها خطط العمل والتقارير المرحلية؛
- الوثائق والتقارير المقدمة من الأفرقة العاملة المعنية بالآلية والمستمدة من الحوارات وجماعات الممارسين؛
- الوثائق ذات الصلة الصادرة عن المنظمة بشأن الأمراض غير السارية؛
- البيانات المتعلقة بميزانية أمانة آلية التنسيق العالمية ومعدل إنفاقها ومستوى أدائها في الشائيتين ٢٠١٤-٢٠١٥ و ٢٠١٦-٢٠١٧.

• **المسوح الإلكترونية:** أُجري مسح إلكترونيان تناولوا جميع النواحي المتعلقة بعمل الآلية، وهما مسح استُهل إجراؤهما على منصة إلكترونية آمنة تابعة للمنظمة يوم ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ واختتمتا يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وهما كالتالي:

- أُجري مسح إلكتروني بشأن الدول الأعضاء بوصفها الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في هذه الآلية، ووجّه إلى مراكز الاتصال الوطنية المعنية بالأمراض غير السارية في تلك الدول - استكمل المسح ٦١ مجيباً إجمالاً من ٥٠ دولة من الدول الأعضاء؛
- أُجري مسح إلكتروني آخر وُجّه إلى الجهات الفاعلة غير الدول المشاركة في الآلية - أجابت على هذا المسح ٢١ منظمة غير حكومية ومؤسسات خيريّتان وست مؤسسات أكاديمية وكيانان آخران.

١ انظر الوثيقة ج١٤/٦٧ إضافة ١، التذييل ١، الفقرة ١٩.

- **إجراء مقابلات رئيسية مع المبلغين:** جُمعت أثناء إجراء هذا التقييم وجهات نظر الرؤساء المشاركين للأفرقة العاملة المعنية بالآلية (أربعة رؤساء مشاركون يمثلون ثلاثة أفرقة عاملة) وأعضاء فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية (غير السارية) ومكافحتها (ستة أعضاء). وإضافة إلى ذلك، أجرت فرقة التقييم ٢٤ مقابلة رئيسية شبه منظمة من المقابلات التي تجريها مع المبلغين من أعضاء أمانة آلية التنسيق العالمية بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها؛ ومع كبار الموظفين من المجموعة التابعة للمنظمة والمعنية بالأمراض غير السارية والصحة النفسية، والبرامج الإقليمية لمكافحة تلك الأمراض؛ ومع كبار الموظفين المعنيين في مكتب المدير العام.

وتبيّن أن معدل انتشار المسوح الإلكترونية واسع النطاق، إذ حُسِبَ حساب معدل الإجابة عليها لدى تحديد نتائجها مقارنة بالمصادر الأخرى. وقد أُجري التقييم ضمن إطار زمني مدته سبعة أشهر بدأت في أيار/ مايو ٢٠١٧، فيما جرى تبادل مسودة التقرير في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٧ مع الفريق المعني بإدارة التقييم لغرض استعراضه وإبداء تعليقات عليه.

النتائج

مدى الأهمية

إن آلية التنسيق العالمية بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها هي أول صك وحيد حتى الآن من صكوك المنظمة الرامية إلى تيسير مشاركة العديد من أصحاب المصلحة وتوثيق عرى التعاون عبر القطاعات في مجال مكافحة الأمراض غير السارية. وتسلم الدول الأعضاء بالأهمية القصوى التي تكتسبها هذه الولاية الفريدة من نوعها والمُجسّدة في أهداف الآلية وأغراضها.

ورأت الدول الأعضاء والجهات الفاعلة غير الدول بمستوى أقل، أن هذه الآلية هي منصة وافية لتنسيق الأنشطة وإشراك العديد من أصحاب المصلحة والعمل المشترك بين القطاعات من أجل الإسهام في تنفيذ خطة العمل العالمية للمنظمة بشأن الأمراض غير السارية ٢٠١٣-٢٠٢٠.

ورأت معظم الدول الأعضاء والجهات الفاعلة غير الدول أن وظائف الآلية الخمس/ أغراضها الخمسة جدّ مفيدة في تحقيق الغرض العام منها، وخصوصاً قيامها مقام منصة لتبادل المعلومات والممارسات الفضلى المُسندة بالبيّنات، فضلاً عن كونها منتدى لتبادل الحلول والإجراءات فيما يخص التنفيذ.

وحُدّد عدد معين من المجالات المقرّر تحسينها على النحو التالي: يلزم بوجه خاص تقادي ازدواجية الجهود المبذولة مع جهات فاعلة أخرى وتدعيم قدرة آلية التنسيق العالمية على تحديد مجالات العمل المستدام الشامل لعدة قطاعات والدعوة إلى تعبئة الموارد، وعلى تعزيز تلك المجالات.

أداء الوظائف/ بلوغ الأغراض

اضطلعت الآلية بتنفيذ عدد كبير من الأنشطة المتوافقة مع أغراضها الخمسة. ورُئي أن الغرض ١ (الدعوة وإذكاء الوعي) والغرض ٢ (بث المعارف والمعلومات) والغرض ٣ (تشجيع الابتكار وتحديد العقبات) منها هي أغراض تبيّن أكبر عدد من الأنشطة والمُخرجات المُستكملة، فيما رُئي أن الغرض ٤ (التقدم في العمل المتعدد القطاعات) والغرض ٥ (الدعوة إلى تعبئة الموارد) منها هما غرضان متخلفان عن مواكبة الركب، ويلزم بالتالي إيلاءهما اهتماماً خاصاً.

ورغم المستوى العام الذي يشهده تنفيذ الأنشطة، فقد رُئي أن فعالية الأنشطة والمخرجات التي تدعم جهود البلدان الرامية إلى تسريع وتيرة تنفيذ خطة العمل العالمية للمنظمة بشأن الأمراض غير السارية ٢٠١٣-٢٠٢٠ هي فعالية متواضعة. وفيما يلي مجالات يلزم تحسينها: (أ) الحاجة إلى توفير أدوات ومواد عملية الطابع يمكن تطبيقها على السياقات القطرية؛ (ب) محدودية نطاق إتاحة المخرجات بسبب الافتقار إلى استراتيجيات فعالة لنشرها ومتابعتها؛ (ج) ضرورة تحسين أداء الأفرقة العاملة والحصائل التي تحققها من خلال تزويدها بدعم منهجي أكبر من المُتاح لها حالياً.

وجدير بالذكر أيضاً أنه يوجد باستمرار اختلافات بين مستوى فائدة الأنشطة المُصطلع بها عبر الأغراض الخمسة كافة وفعالية تلك الأنشطة عقب تقدير مدى فائدتها وفعاليتها، أي أنها تُصنّف دوماً على أنها مفيدة أكثر منها فعالة، الأمر الذي قد يُردّ جزئياً إلى توقّيت إجراء هذا التقييم الأولي، ولربما أيضاً إلى عدم كفاية هذه الأنشطة وحدها لبلوغ تلك الأغراض بصيغتها المُحدّدة.

ويمثّل محور تركيز خطط العمل على الأنشطة بالاقتران مع غياب إطار لتحقيق النتائج يُعرب فيه عن الغايات بوصفها أغراضاً وإنجازات مصدر قلق إزاء قدرة آلية التنسيق العالمية على بلوغ أغراضها كافة بحلول عام ٢٠٢٠. وعلاوة على ذلك، فقد أثبت التقييم أن خطط العمل لم تُنفذ بالكامل، حيث تأخر تحديداً الاضطلاع بتنفيذ العديد من الأنشطة في إطار الغرض ٢ بشأن بث المعارف وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات، من قبيل إنشاء المنصات الإلكترونية. وأسفرت هذه الفجوة جنباً إلى جنب مع الافتقار إلى وجود استراتيجيات فعالة لنشر المخرجات المُعدّة عن أن تنتظر العديد من الدول الأعضاء والجهات الفاعلة غير الدول في ضرورة إنجاز المزيد من العمل بشأن وظيفة نشر المعارف وتبادل المعلومات. وتأخر أيضاً الاضطلاع بتنفيذ الأنشطة في إطار الغرض ٤، مثل تشكيل جماعات الممارسين.

وإضافة إلى الأنشطة المُبيّنة في خطط العمل، فقد عملت الآلية أيضاً على تزويد "البلدان بدعم متكامل" بهدف تنسيق الأنشطة وعمل الجهات الفاعلة على الصعيد القطري. وجرى تنسيق هذا البرنامج إلى حد ما مع فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية (غير السارية) ومكافحتها، على أن دوره وعلاقته بسائر الجهات الفاعلة في المنظمة وعلى الصعيد القطري في الأمم المتحدة لم تفهمهما جيداً سوى أمانة آلية التنسيق العالمية، وثمة خطر في أن ينطوي العمل مع الجهات الفاعلة الأخرى على الازدواجية. ومن شأن الاستمرار في الاضطلاع بهذا النشاط ضمن مجال اختصاص الآلية أن يستلزم إدراجه رسمياً فيما يُقدّم إلى جمعية الصحة العالمية من خطط عمل توضح كيفية إسهامه في بلوغ الأغراض المُحدّدة.

وقد تستفيد الآلية من وضع نظرية متينة بشأن التغيير ومن إطار لتحقيق النتائج، لأن هناك عدداً كبيراً من الجهات الفاعلة غير الدول ومن أُجريت معهم مقابلات رأوا أن من الضروري زيادة التركيز من الناحية الاستراتيجية على آلية التنسيق العالمية بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها.

القيمة المُضافة

سلّمت الدول الأعضاء والجهات الفاعلة غير الدول بالقيمة المُضافة لآلية تنفيذ خطة العمل العالمية للمنظمة بشأن الأمراض غير السارية ٢٠١٣-٢٠٢٠، التي تستند أساساً إلى قدرتها على المشاركة وإمكاناتها في ميدان إقامة صلات بين الجهات الفاعلة المتعددة القطاعات، ومنها الدول الأعضاء والجهات الفاعلة غير الدول والجهات الفاعلة في الأمم المتحدة والبرامج التقنية الأخرى للمنظمة، على المستوى العالمي والإقليمي والوطني والمحلي. على أن الدول الأعضاء رأت أن القيمة المُضافة لآلية التنسيق العالمية على الصعيد القطري لاتزال محدودة من حيث نطاق الانتشار وسياق المخرجات القطري وفرص الاستمرار في المشاركة.

وقد وفّرت أمانة آلية التنسيق العالمية، بوصفها أول هيئة تتقدّ إطار المنظمة بشأن المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول، قيمة مضافة لأنها أسهمت في تطبيق معايير هذا الإطار وطرائق تنفيذه، ولكن يلزم أن توضّح الآلية المعايير التي تطبقها بشأن المشاركة مع تلك الجهات استناداً إلى هذا الإطار، وأن تواصل تطوير الخبرات التي تضمن جودة المراقبة اللازمة لتطبيق الإطار.

والقيمة المضافة للآلية مرهونة بمدى تحقيقها لنطاقها ومقاصدها وأدائها لوظائفها الخمس/ بلوغها لأغراضها الخمسة. وأثيرت شواغل بشأن ما يلي: (أ) عدم وضوح الآلية من الناحية الاستراتيجية؛ (ب) التحديات المُجابهة في توضيح المخرجات الملموسة من الحوارات ومن حملات التواصل العالمية؛ (ج) تداخل الرسائل؛ (د) عدم وضوح الأدوار والمسؤوليات فيما يتعلق بالأنشطة المُضطلع بها على المستوى القطري. ويلزم في هذا الصدد أن توثّق الآلية عرى عملها مع البرامج التقنية ذات الصلة داخل المنظمة على مستوياتها الثلاثة تعظيماً لفعاليتها.

العوامل الرئيسية المؤثرة على بلوغ الأغراض

تتمثل العوامل الرئيسية لتكليل تنفيذ آلية التنسيق العالمية بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها بالنجاح في مكامن قوة ولايتها ومقاصدها وأغراضها وفي قدرة الآلية على دعوة الدول الأعضاء والجهات الفاعلة غير الدول إلى عقد الاجتماعات وإشراكها في العمل التعاوني دعماً لتنفيذ خطة العمل العالمية للمنظمة بشأن الأمراض غير السارية ٢٠١٣-٢٠٢٠.

ويُسَلَّم أيضاً على نطاق واسع بالتزام أمانة آلية التنسيق العالمية بولاية الآلية، حيث طرأت منذ إنشاء هذه الأمانة زيادة كبيرة على ميزانيتها المُمولة أساساً من مصادر مرنة.

وثمة حاجة إلى التحسين في مجال تحديد أدوار ومسؤوليات آلية التنسيق العالمية والبرامج التقنية التابعة للمنظمة والعاملة في مجال مكافحة الأمراض غير السارية، ولاسيما فيما يتصل بالعمل المُنجز على الصعيد القطري. وإضافة إلى ذلك، يلزم زيادة الطابع المنهجي للتنسيق والتواصل فيما يخص العمل داخل المنظمة بشأن مكافحة تلك الأمراض، بوسائل منها الاستفادة من منصة إشراك العديد من أصحاب المصلحة في تنفيذ الآلية.

وسلّطت الدول الأعضاء الضوء على ضرورة تحسين ما يلي: الاتصالات التي تجريها الآلية مع مراكز الاتصال الوطنية؛ إبراز أنشطتها وقنوات اتصالاتها الإلكترونية؛ نشر منتجاتها.

مشاركة آلية التنسيق العالمية مع أصحاب المصلحة الآخرين

أعربت الدول الأعضاء عن رضاها عموماً عن عمل الآلية دعماً لتنفيذ خطة العمل العالمية للمنظمة بشأن الأمراض غير السارية ٢٠١٣-٢٠٢٠، على أنه يلزم توسيع نطاق مشاركة الدول الأعضاء والجهات المشاركة الأخرى من أجل أن تشمل البلدان بجميع فئات دخلها. وقد فُرضت أيضاً قيود على تعاون ممثلي الدول الأعضاء ومراكز التنسيق الوطنية مع آلية التنسيق العالمية في الاضطلاع بأنشطتها ومشاركتهم في الاضطلاع بها بفعل عدم الانتظام في إتاحة منتجات الآلية للبلدان والحاجة إلى زيادة إضفاء الطابع القطري على منتجاتها ومحدودية الفرص المتاحة لاستمرار مشاركة ممثلي الدول الأعضاء ومراكز التنسيق الوطنية أولئك فيها.

وعلاوةً على ذلك، فإن المشاركة مع الدول الأعضاء تجري أساساً من خلال وزارات الصحة أو البعثات الدبلوماسية التي تتخذ من جنيف مقراً لها. وقد يتسنى إنجاز أعمال متعددة القطاعات بفضل التعاون مع سائر المسؤولين الحكوميين من غير قطاع الصحة، بما يشمل المجالات الشاملة لعدة قطاعات التي تُكَلّف بها الآلية، وبفضل إجراء المزيد من الحوارات على الصعيد الداخلي وتبادل المعلومات داخل المنظمة على نحو يثريها.

وتُطبّق آلية التنسيق العالمية بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها عملية تسجيل رسمية ضرورية، وإن كانت صعبة أحياناً، بشأن قبول الجهات الفاعلة غير الدول بوصفها جهات مشاركة في الآلية، وذلك من أجل حماية المنظمة من أي تأثير لا داعي له لأي شكل من أشكال تضارب المصالح، سواء كان فعلياً أم متصوراً أم محتملاً. ولكن نظراً إلى تدني مستوى تمثيل الجهات الفاعلة غير الدول في الآلية، وخصوصاً منها تلك المنتمية إلى قطاعات غير قطاع الصحة، فإنه يلزم أن تتبع الآلية استراتيجية واضحة في تحديد تلك الجهات الفاعلة ومشاركتها فيها وتوسيع نطاق مشاركتها هذه، سواء كانت من قطاع الصحة أم من غيره من القطاعات أم من القطاع الخاص، بما فيها المشاركة منها في الآلية على المستوى الوطني.

وأشار التقييم إلى التعاون المُزْمَع إبداءه وفقاً لما يرد في اختصاصات كل من آلية التنسيق العالمية وفرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية (غير السارية) ومكافحتها. وثمة حاجة واضحة إلى وضع هذا التعاون موضع التنفيذ من أجل تقادي حالات التداخل في عمل الكيانين وإنشاء آليات واضحة للتنسيق والتعاون فيما بينهما.

وتعكف آلية التنسيق العالمية على أداء دورها بوصفها منصة لإشراك أصحاب المصلحة من عدّة قطاعات، ويلزمها أن تواصل عملها بجد في حماية المنظمة والصحة العمومية من أي تأثير لا داعي له لأي شكل من أشكال تضارب المصالح، سواء كان فعلياً أم متصوراً.

التوصيات

١- ينبغي أن تقوم آلية التنسيق العالمية بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها عقب مراعاتها لخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بوضع خطة استراتيجية متوسطة الأجل ذات رؤية واضحة وإطار متين لتحقيق النتائج، بحيث تحقق ما يلي:

- (أ) توجيه عملية وضع خطط العمل وتحديد الأنشطة ذات الأولوية وتخصيص الميزانيات والموارد بما يدعم بلوغ كلّ واحد من أغراض الآلية الخمسة، مع إيلاء اهتمام خاص للغرضين ٤ و ٥ منها؛
- (ب) الإيجاز في بيان إسهام كل واحد من أصحاب المصلحة المعنيين من آلية التنسيق العالمية في هذه الخطة الاستراتيجية؛
- (ج) إدراج إطار للرصد يمكن من تتبع التقدم المُحرز في بلوغ الأغراض تتبعاً منتظماً ومن الإبلاغ عن هذا التقدم.

٢- وصياغة استراتيجية واضحة بشأن مشاركة الدول الأعضاء وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ومؤسساتها وسائر المنظمات الحكومية الدولية المعنية والجهات الفاعلة غير الدول، بهدف تحقيق ما يلي:

- (أ) تعزيز الفرص المتاحة والعمليات الرامية إلى تيسير مشاركة جميع الدول الأعضاء بوسائل ميسرة وسهلة الاستعمال؛
- (ب) توضيح الفرص والاستراتيجيات اللازمة لتوسيع نطاق مشاركة ممثلي الدول الأعضاء من قطاعات غير قطاع الصحة، والاستفادة بالكامل مما تكتسبه المنظمة وسائر الوكالات من خبرات في مجال الاضطلاع بعمليات أخرى؛
- (ج) تشجيع مشاركة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ومؤسساتها وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية المعنية في الأنشطة التي تضطلع بها آلية التنسيق العالمية على الصعيد العالمي، وتحديد الترتيبات التعاونية وأوجه التآزر على الصعيدين الإقليمي والوطني؛

(د) تحسين الآليات اللازمة لتحديد الجهات الفاعلة غير الدول وإشراكها في العمل، سواء كانت من قطاع الصحة أم من سواه من القطاعات أم من القطاع الخاص، بما يشمل المشاركة منها فيه على المستوى الوطني.

٣- ووضع ما يلزم من عمليات بشأن فعالية تنسيق المعلومات المتعلقة بالأنشطة الرئيسية والمخرجات وفعالية تبادل تلك المعلومات وفعالية نشرها عن طريق ما يلي:

(أ) إنشاء نظم محسنة لتبادل المعلومات ونشرها بين الآلية والدول الأعضاء، بوسائل منها تعزيز استخدام الأدوات والبوابات الإلكترونية ومنصات تبادل المعلومات ومراكز نشر المعارف؛

(ب) توثيق عرى التنسيق ومواءمة الإجراءات المُتبعة بين الآلية وفرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية (غير السارية) ومكافحتها، بغية تفاعلي حالات التداخل؛

(ج) توثيق عرى التنسيق ومواءمة الإجراءات المُتبعة بين أمانة آلية التنسيق العالمية والبرامج التقنية ذات الصلة في أمانة المنظمة؛

(د) توضيح أدوار ومسؤوليات أمانة آلية التنسيق العالمية والبرامج التقنية للمنظمة العاملة في مجال مكافحة الأمراض غير السارية، ولاسيما فيما يتعلق بالعمل على الصعيد القطري.

٤- وتعزيز إتاحة عمل آلية التنسيق العالمية على النطاق القطري ضماناً لنشر مخرجاتها نشرًا فعالاً وواسع النطاق، مع التركيز بوجه خاص على إتاحتها لمراكز الاتصال الوطنية المعنية بمكافحة الأمراض غير السارية وأصحاب المصلحة القطريين بوسائل منها ما يلي:

(أ) استحداث أدوات ومواد عملية الطابع تنطبق على السياقات القطرية؛

(ب) زيادة استخدام المنصات الإلكترونية وغيرها من الوسائل الإلكترونية لتعزيز نشر المعلومات وتبادل أفضل الممارسات؛

(ج) تقديم الدعم اللازم لتوثيق عرى التنسيق مع المنظمة والجهات الفاعلة في الأمم المتحدة على الصعيدين الإقليمي والقطري كيما يتسنى لها الإسهام في تكييف عمل آلية التنسيق العالمية على المستوى العالمي بما يتوافق مع السياقات الإقليمية والوطنية.

٥- وتحسين فعالية عمل الأفرقة العاملة التابعة لآلية التنسيق العالمية من خلال تعزيز الدعم التقني المُقدّم لها من جميع برامج المنظمة ذات الصلة ومراقبة جودته ضماناً لأن تحصل تلك الأفرقة بانتظام على المدخلات التقنية اللازمة، وأن تتسم المحتويات والمخرجات بطابع الابتكار والمواءمة وتلبي احتياجات جماهيرها.

٦- وتعزيز الجهود الرامية إلى تحديد المعلومات وتبادلها فيما يخص مصادر التمويل الحالية وتلك المحتملة وآليات التعاون على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي (أي الدعوة إلى تعبئة الموارد).

= = =